

التاريخ: ٢٠٢٢/٠٣/١٥ م

الموافق: ١٤٤٣/٠٨/١٢ هـ

تقرير لجنة المراجعة في الشركة العقارية السعودية المقدم إلى الجمعية العامة

عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ م

المقدمة:

تعمل لجنة المراجعة في الشركة العقارية السعودية وفقاً لمتطلبات المادة الرابعة بعد المائة (١٠٤) من نظام الشركات السعودي والمادة الخامسة والخمسون (٥٥) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والمادة الثالثة والأربعون (٤٣) من النظام الأساسي للشركة والمادة السادسة (٦) من لائحة عمل لجنة المراجعة بالشركة والتي حددت مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

إن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً رئيسياً في عملية التقييم والمتابعة وتصحيح الأداء والكشف عن الانحرافات وتحديد الفرص وإدارة العوائق من أجل خلق بيئة رقابية تعمل على تسهيل تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية والحفاظ على مصالح المساهمين، وتشرف لجنة المراجعة على آليات الرقابة لأداء الأعمال في الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها.

تشكيل لجنة المراجعة:

تتألف لجنة المراجعة الحالية من خمسة أعضاء مستقلين، منهم عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة الذي انتهت دورة عمله بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢١ م، والأسماء كما يلي:

١. الدكتور/ ناصر بن سعيد بن كدسه (رئيس اللجنة – عضو مستقل)
٢. الأستاذ/ عزيز بن محمد القحطاني (عضو اللجنة – عضو مستقل)
٣. الدكتور/ أحمد بن عبدالكريم المحيميد (عضو اللجنة – عضو مستقل)
٤. الأستاذ/ أديب بن محمد أبانعي (عضو اللجنة – عضو مستقل)
٥. الأستاذ/ محمد بن عبدالرحمن القاسم (عضو اللجنة – عضو مستقل)

خلال عام ٢٠٢١ م عقدت لجنة المراجعة بالشركة العقارية السعودية عدد (٢٦) اجتماع، حيث قامت بالمهام والمسؤوليات التالية:

(أ) التقارير المالية:

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
٢. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو المراجع الخارجي.
٣. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
٤. مراجعة القضايا المحاسبية والمالية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ورفع التوصية اللازمة بشأنها إلى مجلس الإدارة.
٥. دراسة السياسات المحاسبية واللوائح والأنظمة ذات العلاقة المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

(ب) المراجعة الداخلية:

١. دراسة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة.
٢. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
٣. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توفر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية الصادرة من جمعية المراجعين الداخليين.
٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته.
٥. مراجعة ميثاق عمل وخطط وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية وعملية تعيين الموظفين فيها والهيكل التنظيمي لها.
٦. التأكد من استقلالية مدير إدارة المراجعة الداخلية.

(ج) المراجع الخارجي:

١. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ومراجعة نطاق عمله وشروط التعاقد معه.
٢. مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي، والتحقق من استقلاليته.
٣. دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتُخذ بشأنها.
٤. التأكد من أن ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي يتم استلامها ومناقشتها والرد عليها من قبل الإدارة في الوقت المناسب.

(د) ضمان الالتزام:

١. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
٢. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة:

أ. انطلاقاً من حرص لجنة المراجعة على تفعيل الدور المناط بها والقيام بمسؤولياتها الواردة في كلاً من نظام الشركات الصادر من وزارة التجارة ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية ولائحة عمل لجنة المراجعة بالشركة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية The IIA standards خلال عام ٢٠٢١ م، اطّلت اللجنة على التالي:

- التقارير الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية عن عام ٢٠٢١ م.
 - تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية الصادر من إدارة المراجعة الداخلية بالشركة وفق منهجية COSO.
 - التقرير الصادر من المكتب الاستشاري الخارجي لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية في الشركة.
 - خطاب الإدارة (Management Letter) الصادر من المراجع الخارجي للشركة بخصوص تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة العقارية السعودية لعام ٢٠٢٠ م، وردود الإدارة التنفيذية على كل الملاحظات.
 - تقرير متابعة إدارة المراجعة الداخلية بخصوص قيام الإدارة التنفيذية بمعالجة الملاحظات الواردة في تقرير الديوان العام للمحاسبة لعام ٢٠١٩ م.
- ب. من خلال أعمال اللجنة الإشرافية لعام ٢٠٢١ م، وعطفاً على اطلاع اللجنة على التقارير أعلاه تود اللجنة التأكيد على الأمور التالية المتعلقة بإجراءات نظام الرقابة الداخلية بالشركة:
١. يوجد إدارة مخاطر غير مفعلة في الشركة مما أدى إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر التشغيلية والمالية وغيرها من المخاطر التي تؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
 ٢. يوجد لائحة صلاحيات غير معتمدة من صاحب الصلاحية، وكذلك عدم اكتمال مشروع تطوير وتحديث السياسات، والتي تعتبر من المكونات الهامة لبناء بيئة رقابية جيدة في الشركة ونظام رقابي داخلي كافٍ.
 ٣. لم تتمكن لجنة المراجعة حتى تاريخه من التأكد من مدى تطبيق وفعالية الإجراءات المقترحة الواردة في الخطاب المرسل من الإدارة التنفيذية بالشركة إلى مجلس الإدارة في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ م بخصوص معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية في الشركة التي أثارها لجنة المراجعة في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٠ م.

الرأي:

فيما عدا ما ورد في الفقرة (ب) أعلاه فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية في الشركة العقارية السعودية لعام ٢٠٢١ م لا يوجد به انحراف جوهري، ولا يزال بحاجة إلى تطوير ومتابعة دؤوبة من الإدارة التنفيذية بالشركة.

رئيس لجنة المراجعة

د. ناصر بن سعيد بن كدسه